

كواليتي عبراني
داد كاي بالاي ليتكوتادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٠/١٤٤٤/٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٥/٦ ورئاسة القاضي السيد مدحت العمود
وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد
وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب التاشبادي وعهود صالح الكهمي وميقلول شمشون فاس كوريس
وحسين أبو الحسن المائونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز / المدعي / علاء احمد ابراهيم / وكيله المحامي محسن ماز الله العزوي .
التميز عليه / المدعي عليه / وزير الكهرباء / إضافة لوظيفته .

الاعتداء

ادعى المدعي (التميز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري أن موكله من التبعية الهندية
والأسباب عراقية في عهد النظام البائد حرم من التعيين ، حيث أنه خرج معهد التكنولوجيا
وكان احد منتسبي وزارة الكهرباء وبعد أداء الخدمة العسكرية لم يجد التي دلت عليه
وإنه ملتدب فيها بوظيفة (م . م فني) وقدم في حينها عدت طلبات لتعيينه فيها إلا أنه
لم يحصل على نتيجة وبعد صدور قانون المفصولين السياسيين رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٥
الذي نصت الفقرة (ج) من المادة الأولى منه ، قام بتقديم طلباً الى لجنة المفصولين السياسيين في
وزارة الكهرباء وتم رفضه . تقاسم المدعي بموجب نظامه المؤرخ ٢٠١٢/١٠/٢١
والوارد الى دائرة المدعي عليه/ إضافة لوظيفته بعد الواردة (٢٨٠٧) إلا أنه وقيل أن يصل الى
مكتب الوزير أعيد له مرغوضاً بكتاب المديرية العام لانتاج الطاقة الكهربائية المنطقة الوسطى
الاقارية بالمعد (٢٥٧٩٩) فني ٢٠١٢/١١/١ أقام المدعي دعواه بواسطة وكيله
بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٦ طلباً الحكم باعتباره من المفصولين السياسيين طبقاً للفقرة (ج) من المادة
الأولى من القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ للحصول على حقوقه أسوة بأقرانه
وتكسبه للمرافعة الثغرية العتبية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١
وبعد الاضبارة (٢٠١٢/١٢/٣١) حكماً بالانقاص بقضي بمرء الدعوى ، طعن
التميز بالحكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب
لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٣/١/٢٨ طلباً لفضله للأسباب الواردة فيها .

كوّملارى عيراق
داد كاي بالاي ليلكحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩١/اتحادية/تسي/٢٠١٣

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان تطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر في الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون تلك ان محكمة القضاء الإداري قضت في حكمها المميز برده دعوى المدعي الذي نظم بتاريخ ٢١/١٠/٢٠١٢ ورفض نطقه بأحكام الدعوى في ١/١٢/٢٠١٢ ضمن المدة القانونية وقد استتت المحكمة في حكمها الى أحكام المادة (الثامنة) من قانون إعادة المفصولين السياسيين المرقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ التي كُتبت بتشكيل لجنة في الامانة العامة لمجلس الوزراء لتتظر في الطعون التي يقدمها المفصولون السياسيون إضافة الى وجود تعليمات بهذا الصدد وحيث ان محكمة القضاء الإداري لا تختص بالقرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً لتنظيم منها أو الاعتراض عليها أو الطعن بها (الفقرة ج من المادة ٢ خامساً) من قانون مجلس شورى الدولة المرقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل إضافة الى ان الفقرة (د) من البلد (كتابة) من المادة (٧) من نفس القانون قد نصت بأن محكمة القضاء الإداري تختص بالنظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي تصدر من الموظفين والهيئات في بوابر الدولة والقطاع الانتزاعي التي لم يعين مرجع تطعن بها وحيث ان محكمة القضاء الإداري قد سارت بهذا الاتجاه وربت الدعوى من هذه الجهة فيكون حكمها المميز القاضي برده الدعوى صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ١/٥/٢٠١٣ .

 العضو مونتاز الموسوي	 العضو فاروق محمد المصري	 العضو جعفر تامر حسين
 العضو أكرم فادي مجيد	 العضو أكرم أحمد ياسين	 العضو محمد صائب التليباني
 العضو جود صالح التميمي	 العضو ميثقال شامون	 العضو حسين أبو الخار